جهة مراكش أسفي
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵟⴰⵣⵔⴼⵜ ⴰⵏⵎⴰⵙ
Région Marrakech Safi

LERMA
مختبر الدراسات حول الموارد، الحركية والجاذبية
laboratoire des Etudes sur les Ressources, Mobilité et Attractivité

كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⴷ ⵜⵉⵙⵏⴰⵙⵜⵉⵏ ⵜⵉⵏⴰⵎⵓⵔⵉⵏ - ⵎⵔⵓⴽⵓⵛ
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD

أعمال الملتقى الجهوي للبحث والابتكار بجهة مراكش أسفي

الجغرافية التطبيقية في خدمة التنمية الترابية بجهة مراكش أسفي: التحديات والفرص

متنوعات مهداة إلى الأستاذ
الدكتور أحمد زروال

تنسيق:

عبد الجليل الكريفة
ميلود وشالة
محمد الأكلع
طارق العرفي

2025

الجغرافية التطبيقية في خدمة التنمية الترابية بجهة مراكش أسفي: التحديات والفرص

La géographie appliquée au service du développement territorial dans la région de Marrakech-Safi : défis et opportunités

جهة مراكش أسفي
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵟⴰⵣⵔⴼⵜ ⴰⵏⵎⴰⵙ
Région Marrakech Safi

LERMA
مختبر الدراسات حول الموارد، الحركية والجاذبية
laboratoire des Etudes sur les Ressources, Mobilité et Attractivité

كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⴷ ⵜⵉⵙⵏⴰⵙⵜⵉⵏ ⵜⵉⵏⴰⵎⵓⵔⵉⵏ - ⵎⵔⵓⴽⵓⵛ
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD

Actes du Colloque régional de la recherche et de l'innovation de la région Marrakech-Safi:

La géographie appliquée au service du développement territorial dans la région de Marrakech-Safi : défis et opportunités

Mélanges en l'honneur du professeur
Dr. Ahmed ZAROUAL

Coordination:

Abdeljalil Lokrifa
Miloud Ouchala
Mohammed El Aklaa
Tarik El Orfi

2025

الجغرافية التطبيقية في خدمة التنمية الترابية
بجهة مراكش أسفي: التحديات والفرص

جهة مراكش أسفي
ⵜⴰⵖⵍⴰⵜ ⵎⵔⴰⴽⵛ ⴰⵡⵙⵙ
Région Marrakech Safi

LERMA
مختبر الدراسات حول الموارد، الحركية والجاذبية
laboratoire des Études sur les Ressources, Mobilité et Attractivité

كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech
MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD

الجغرافية التطبيقية في خدمة التنمية الترابية
بجهة مراكش أسفي: التحديات والفرص

متنوعات مهداة إلى الأستاذ
أحمد زروال

تنسيق:

عبد الجليل الكريفة - محمد الاكلع

ميلود وشالة - طارق العرفي

2025

محفوظة جميع الحقوق
©Copyright

الجغرافية التطبيقية في خدمة التنمية الترابية بجهة مراكش أسفي: التحديات والفرص

تنسيـــــــــق : عبد الجليل الكريفة - محمد الاكلع - ميلود وشالة - طارق العرفي

منـشـــــورات : مختبر الدراسات حول الموارد، الحركية والجاذبية (LERMA)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة القاضي عياض، مراكش.

الإيداع القانوني : 2025MO2439

ردمـــــــــك : 978-9920-620-15-4

الطـبـعـة الأولى : 2025

تصميـم الغـلاف: طارق العرفي، ميلود وشالة

الطباعة والإخراج الفني : دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط

10 شارع العلويين رقم *3*، حسان – الرباط
الهاتف : *83 75 20 37 05* - **الفاكس :** *89 75 20 37 05*
E-mail : editionsbouregreg2015@gmail.com

اللجنة العلمية

- **الكريفة عبد الجليل** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **الأكلع محمد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **بوجروف سعيد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **وادريم مصطفى** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية)
- **المباركي حسن** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **بنعلي عبد الرحيم** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **احمد محيي الدين ملين** (كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، القنيطرة)
- **حسني المصطفى** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **هلال عبد المجيد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **منسوم محمد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **يحيوي عبد العزيز** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **ايت حسو محمد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **بلفقيه عبد الصادق** (كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، القنيطرة)
- **الغاشي محمد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال)
- **بوخروق محمد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **ظريف جواد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **حافيظ عبد** اللطيف (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال)
- **عربي صفاء** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **حسني خالد** (المدرسة العليا للتكنولوجيا، الصويرة)
- **العيسي حنان** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **متوكل عبد العالي** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **طارق العرفي** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **وشالة ميلود** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **عكاشة عبد المنعم** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)

أحمد زروال أستاذ سابق بشعبة الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض بمراكش، ولد في فاتح يناير سنة 1954 بالعطاوية قلعة السراغنة، حاصل على دبلوم الدراسات العليا في الآداب سنة 1987 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، وعلى شهادة التأهيل الجامعي سنة 2015. تتمحور أبحاثه حول الجغرافية الطبيعية عامة وبالخصوص ديناميات الأوساط الطبيعية الجبلية ومشاكل الإعداد والتنمية.

الفهـــرس

كلمة السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض - مراكش

الأستاذ عبد الجليل الكريفة

كلمة السيد مدير مختبر الدراسات حول الموارد، الحركية والجاذبية(LERMA) ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض - مراكش

الأستاذ سعيد بوجروف

كلمة اللجنة المنسقة

الأستاذ محمد الأكلع

القسم الأول: الحكامة المائية في بعدها الجهوي بين متطلبات التنمية ورهانات الاستثمار.

ندرة الموارد المائية وديناميةالمجالات الزراعية بالمجالات الجافة حالة الحيز الترابي لسيدي المختار بإقليم شيشاوة 19

محمد بادلة

الموارد المائية وإشكالية الندرة في حوض أسيف المال: دراسة عند الحاشية الشمالية الغربية لأطلس مراكش 33

معاذ منصوري، عمر بومنير

الحكامة المائية بمنطقة السراغنة: من أجل تدبير مستدام للموارد المائية في ظل الندرة.....45

عبد الصمد الزو

غراسة الزيتون بجهة مراكش اسفي: آثار التغيرات المناخية ورهانات الاستدامة (حالة إقليم قلعة السراغنة).....59

فاطمة الزهراء بوعلالة

الصرف الصحي بدير أطلس مراكش، طريقة تصريف عشوائية تهدد مستقبل بيئة وجودة الموارد المائية "نموذج جماعتي أميزميز وتحناوت" 71

نادية قاسي ، مصطفى وادريم ، كمال حالي

القسم الثاني: تأهيل النظم البيئية الجهوية وتثمين الموارد الترابية.

تثمين سلسلة إنتاج الزيتون بجهة مراكش آسفي: التحديات وتدخلات الفاعليين إقليم قلعة السراغنة نموذجا.....83

توفيق عدية، عبد الصادق بلفقيه

السياحة الجبلية بجماعة ويركان، الفرص والتحديات.....99

رضوان الغالمي، ثرية بوحفاض، إبراهيم التركي

الاستغلال الزراعي للدرجات النهرية السفلى بواد القصب وأساليب الحماية (هضاب شياضمة-حاحا).....113

عبد القادر النايري، مصطفى وادريم ، رشيدة المرابط ، الزهرة زيكة

أدوار وتحديات القادة التربويون لترسيخ الوعي المائي بمؤسسات الثانوي التأهيلي بمديرية آسفي. 125

محمد كلاد، عبد العزيز حمدي

أزمة التدبير الجماعي للموارد في المجالات الجبلية: بين التراجع وإشكالية استدامة المشترك "حالة أودية الزات وأوريكا" 139

سعيد ابناي

هشاشة الأوساط الطبيعية: مشاكل الإعداد وأسس التنمية المستدامة بحوض إمريغة "بالسفح الشمالي لأطلس مراكش"151

يونس ايت حمو، سعيدة أمني، أحمد زروال

تدبير الجفاف المناخي بمناطق الزراعة البورية، نموذج جماعة سيدي عيسى، شمال عبدة.....165

ضمار أمنة، وادريم مصطفى

التوضعات الكاربوناتية الثانوية بالحوز الشرقي: القشرات الكلسية - الرصراصة والفليس 171
محمد الأكلع

القسم الثالث: تدبير الأخطار الطبيعية وإشكالية التخطيط والتهيئة المندمجة.

استخدام معطيات الأقمار الإصطناعية وإعادة التحليل لقياس التساقطات المطرية بالأحواض النهرية. حوض أوريكة نموذجا 187
محمد المهدي السعيدي، مريم رشدان، المهدي الخالقي
ذاكرة الكوارث الطبيعية وثقافة الخطر عند ساكنة حوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي 199
ميلود وشالة، عبد الجليل الكريفة، طارق العرفي
عالية حوض أوريكة ووقع المخاطر الطبيعية: التحديات و آفاق التهيئة والتدبير 215
زكرياء ايت الحاج لحسن، عبد الرحيم بنعلي
مظاهر الهشاشة الطبيعية والبشرية وإشكالية التهيئة المجالية حالة زلزال الحوز - الجماعة الترابية ثلاث نيعقوب - الأطلس الكبير - 225
سعيد عزيوي، خالد بودراوي
تدبير الحركات الكتلية بالمنحدرات الجبلية: حالة حوض نفيس بالأطلس الكبير الغربي مقاربة خرائطية 241
هشام ركيز ، عبد الجليل الكريفة
زلزال الحوز: من كارثة طبيعية إلى فرصة تنموية 261
عبد الرزاق بن احساين
الأنشطة الصناعية تأثرها وتأثيرها على المجالات الساحلية، ساحل أسفي نموذجا 279
مارية أمجوض، فتيحة موفق

القسم الرابع: المدن الذكية والتدبير الترابي المستدام.

التخطيط المستدام لتنمية المناطق الجبلية بالمغرب دراسة تحليلية للمخطط التوجيهي لتهيئة الجبل في جهة مراكش-آسفي 293
المصطفى صبير
التخطيط الاستراتيجي والمدن الذكية المستدامة "حالة مدينة مراكش" 307
مريم سكراتي، سعيد عزيوي
تغيرات أنماط التدبير الترابي و انعكاساتها السوسيومجالية -حالة إقليم الرحامنة - 317
أحمد الإبراهيمي، حسن المباركي
دور الاقتصاد التضامني في تثمين المنتجات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة بجماعة أوناغة شمال الصويرة 329
رشيدة أمرير، مصطفى وادريم

القسم الأول:
الحكامة المائية في بعدها الجهوي بين متطلبات التنمية ورهانات الاستثمار.

الحكامة المائية بمنطقة السراغنة: من أجل تدبير مستدام للموارد المائية في ظل الندرة.

Gouvernance de l'eau au Maroc : pour une gestion durable des ressources en eau en période de rareté.

عبد الصمد الزو

باحث في جغرافيا الأرياف والإعداد، جامعة ابن طفيل القنيطرة.

abdoezzaou@gmail.com

الملخص: تضم منطقة السراغنة موارد سطحية لا بأس بها، لكنها بدأت تتعرض للتدهور والتراجع لعدة أسباب، بعضها مرتبط بالإكراهات المناخية من ارتفاع لدرجات الحرارة وندرة التساقطات، والبعض الآخر مرتبط بكثافة الاستغلال والضغط الديمغرافي. وتعرف المنطقة انتشار طرق السقي الحديث بواسطة الضخ الميكانيكي، مما ساهم بحظ وافر في تراجع الفرشة الباطنية. لكن ما يمكن ملاحظته أن عمق الآبار لا يتجاوز في أغلب الأحيان 20 مترا، مما يدل بشكل قاطع على غنى المنطقة بالمياه الجوفية.

ستحاول هذه الدراسة معالجة مسألة الحكامة المائية بمنطقة السراغنة، من خلال التطرق إلى الإجراءات القانونية والمؤسساتية التي تهدف إلى التدبير الرشيد للمياه، وكذا البرامج التي عرفتها المنطقة لاستغلال هذه الثروة بشكل معقلن. إضافة إلى أن الدراسة ستتناول التدبير المندمج التشاركي للموارد المائية باعتباره رافعة أساسية للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحكامة، التدبير المستدام، موارد مائية، الندرة، السراغنة.

Résumé : La région de Sraghna dispose d'une bonne ressource en surface, mais elle a commencé à se détériorer et à décliner pour plusieurs raisons, dont certaines sont liées aux contraintes climatiques de la hausse des températures et de la rareté des chutes, d'autres à l'exploitation intensive et à la pression démographique. La région est connue pour la prédominance des méthodes modernes d'arrosage par pompage mécanique, ce qui a contribué fort heureusement au déclin de la brosse ésotérique. Cependant, on peut observer que la profondeur des puits ne dépasse souvent pas 20 mètres, ce qui indique de manière concluante la richesse en nappes phréatiques de la région.

Cette étude tentera d'aborder la question de la gouvernance de l'eau dans la région de Sraghna en abordant les procédures juridiques et institutionnelles visant à la gestion rationnelle de l'eau, ainsi que les programmes de la région pour l'exploitation raisonnable de cette richesse. En outre, l'étude abordera la mesure participative intégrée des ressources en eau comme levier clé pour le développement durable.

Mots clés: gouvernance, gestion durable, ressources en eau, rareté, Sraghna.

مقدمة

تحكمت الموارد المائية بأرياف منطقة السراغنة بشكل كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، مما دفع الناس ومنذ القدم إلى تحريك الثروات المائية المتاحة عن طريق شق السواقي وحفر الآبار لتحقيق متطلبات الحياة اليومية، والتخفيف من وطأة الجفاف ومعالجة مشكلة العجز في التساقطات المطرية. وقد رافق عمليات تحريك هذه الثروة المائية أعراف وتقاليد وأسس تشريعية ظل يعتمدها في مختلف عمليات جلب واستخراج وتوزيع الماء، وكذا استعماله وتدبيره في إطار نوع من التجانس بين قواعد عرفية وتشريعية وأخرى قانونية تشهد على عمليات الاستغلال السقوي المبكر الذي عرفه المجال، وعلى الأهمية الكبرى التي كان ولا زال يوليها سكان المنطقة للماء، خاصة مياه الري التي ساهمت في توسيع أشرطة خضراء من المشارات.

وقد عرفت عملية استغلال وتدبير الموارد المائية بالمنطقة مجموعة من الفترات، كانت بدايتها فترة التدبير التقليدي التي انبنت على قواعد عرفية وتشريعية تميزت بسوء تدبير حصص المياه وعدم الانتظام في فترات السقي. ثم بعد ذلك فترة التدبير

القانوني حيث سيعرف المجال تغييرا كبيرا في عملية التدبير خاصة مياه السقي، وذلك بعد تدخل المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي وقيامه بالتجهيزات الهيدروفلاحية في تسعينيات القرن الماضي.

وأرياف منطقة السراغنة شأنها شأن باقي المجالات الريفية المغربية، مدعوة لتهيئة وتقنين مواردها المائية وطرق استغلالها قصد تلبية حاجيات السكان خاصة فيما يتعلق بمتطلباته بالقطاع السقوي باعتباره المستهلك الأول للماء، لهذا كان من الضروري التوفر على أدوات قانونية وتقنية ناجعة من أجل ترشيد استخدام الموارد المائية المتوفرة ومراقبة استعمالها، وكذا ضمان حمايتها والحفاظ عليها. هذا في وقت يعتبر الطلب على هذه المادة متزايدا بشكل كبير إضافة إلى أن نمط السقي المعتمد في القطاع الفلاحي كأكبر مستهلك للمياه أصبح متجاوزا، إن لم نقل أنه أصبح يتنافى مع مفهوم تدبير وعقلنة استعمال الموارد المائية خاصة في ظل الاكراهات المناخية، مما يجلنا نطرح تساؤلات أخرى عن ظروف استعمال هذا المورد ومدى إمكانية تثمينه.

- الإشكالية

تعتبر الموارد المائية بالمجالات الريفية ذات أهمية خاصة، باعتبارها من الموارد الحيوية المتحكمة في الحياة السوسيو اقتصادية للإنسان الريفي. وعلى الرغم من ندرتها وصعوبة تعبئتها فقد استطاعت المجتمعات بمنطقة السراغنة تدبيرها واستغلالها بتقنيات بسيطة، غير أن هذا المجال ما فتئ يعرف تحولات عميقة ومتسارعة،[1] لعل أهمها توالي سنوات الجفاف والتزايد الديمغرافي وتطور الأنشطة الفلاحية، وهو ما أثر سلبا على الموارد المائية بالمنطقة.

ستحاول هذه الدراسة معالجة مسألة الحكامة المائية بمنطقة السراغنة، من خلال التطرق إلى الإجراءات القانونية والمؤسساتية وكذا البرامج التي عرفتها المنطقة لاستغلال هذه الثروة بشكل معقلن، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الإشكالي التالي: ما الجوانب الرئيسية للحكامة المائية بمنطقة السراغنة؟ وكيف يعتبر التدبير المندمج التشاركي للموارد المائية رافعة للتنمية المستدامة؟

هذا السؤال الإشكالي سنحاول معالجته من خلال طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية، من قبيل:

- ما الإجراءات القانونية لحوكمة الموارد المائية بمنطقة السراغنة؟
- ما أهم المؤسسات الساهرة على الحكامة المائية بالمنطقة؟
- كيف يعتبر التدبير المندمج التشاركي للموارد المائية رافعة للتنمية المستدامة؟
- أي تدبير مستدام للموارد المائية بأرياف قلعة السراغنة؟

- فرضيات الدراسة.

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

- عرفت منطقة السراغنة مجموعة من الإجراءات القانونية والمؤسساتية لتدبير الموارد المائية بشكل رشيد.
- عمل المخططون على تبني عدة برامج لترشيد استعمال الثروة المائية.
- تتعرض المنطقة لفترات جفاف شديدة، مما يتطلب اعتماد التدبير المندمج التشاركي للموارد المائية كرافعة للتنمية المستدامة.

- تقديم مجال الدراسة

[1] حساني بشرى، تقنيات تدبير الموارد المائية بواحات تافيلالت بين التقليد والتجديد ضمن مؤلف الأنظمة الواحية: مظاهر التجديد وآفاق التنمية المستدامة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس، الرباط، 2020، ص 138.

من الناحية الطبيعية تعتبر منطقة السراغنة امتدادا شرقيا لسهل الحوز،[1] ونميز في هذا المجال بين منطقتين سهليتين تفصل بينهما سلسلة الجبيلات، وهما تساوت العليا وتساوت السفلى. أما من الناحية الإدارية فينتمي إقليم قلعة السراغنة لجهة مراكش آسفي، تقدر مساحته الإجمالية بحوالي 10.070 كلم^2، تم إحداثه سنة 1973 بمقتضى الظهير الشريف 423-73-1 بتاريخ 5 غشت 1973. ويضم إقليم قلعة السراغنة 43 جماعة ترابية منها 39 جماعة ريفية، كما يتوفر إقليم قلعة السراغنة على دائرتين سقويتين (تساوت العليا وتساوت السفلى).

ويحد إقليم قلعة السراغنة إقليم الرحامنة غربا وسطات شمالا وأزيلال من الشرق والجنوب الشرقي والفقيه بن صالح من الشمال الشرقي ومن الجنوب إقليم الحوز.

الخريطة رقم 1: إقليم قلعة السراغنة.

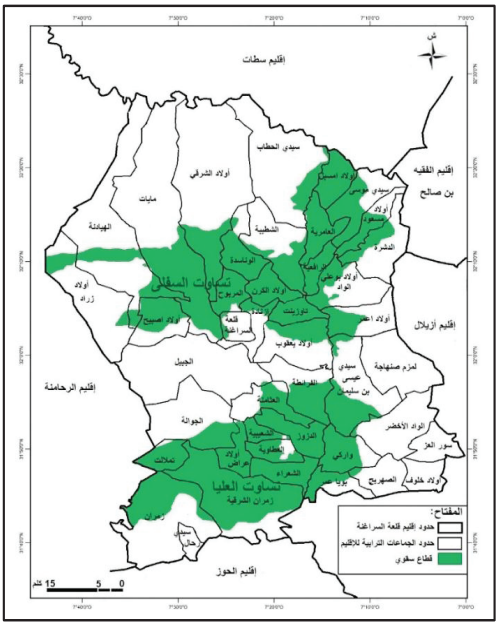

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز بقلعة السراغنة، 2025.

- منهجية البحث.

إن طبيعة موضوع الدراسة، تفرض علينا اتباع أكثر من منهج، ابتداء من المنهج الوصفي الذي يتيح إمكانية الملاحظة والتحليل والتفسير، إضافة إلى الاعتماد على المنهجين الإحصائي والاستقرائي. هذا الأخير الذي يسمح بإخضاع الفرضيات للتجربة، وكذا المنهج النسقي والتاريخي.

1-الإطار القانوني والمؤسساتي لتدبير الموارد المائية في ظل الندرة بمنطقة السراغنة.

[1] سردة عبد الكريم، ملاحظات حول أهمية التعمير بسهل تساوت السفلى، ورد في كتاب إقليم قلعة السراغنة: الإنسان-المجال-التنمية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 2، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة القاضي عياض، مراكش، 2004، ص 56.

لقد اندمج المغرب في إجراءات التكيف والتأقلم مع التغيرات المناخية من خلال مشاركته في المؤتمرات المنعقدة لهذا الغرض بما في ذلك مؤتمر مراكش 22 cop، كما تم اتخاد مجموعة من التدابير على المستوى المحلي إذ تعتبر المنطقة من المجالات المغربية التي تحاول التكيف مع المناخ وتغيراته.

ويعد القطاع الفلاحي من القطاعات الأكثر تأثرا وبالتالي فدرجة تكيفه هي الأعلى، حيث أدخلت مزروعات جديدة في الممارسة الفلاحية وتأقلم السكن مع التغيرات المناخية بدرجات متفاوتة، زد على ذلك أن التجهيزات والبنيات التحتية لعبت دورا كبيرا في التخفيف من وطأة التغيرات المناخية، إضافة إلى محاولة إدماج البعد البيئي في مخططات التنمية.

إذن فمن خلال معرفتنا بمختلف الآثار الناجمة عن التحول المناخي بمجال تساوت، لابد من الإشارة إلى أهم العمليات والتقنيات التي اعتمدها السكان المحليون ومعدي المجال للتأقلم والتكيف في ظل الأوضاع القائمة، لنصل في الأخير إلى أهم التوصيات والحلول المقترحة التي يمكن أن تساعد سكان الأرياف على التأقلم والتكيف مع التغيرات المناخية وندرة الموارد المائية.

1.1-الإطار القانوني.

كان الماء في المغرب دائما موضع اهتمام خاص من قبل السلطات العمومية وانشغالات السياسات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، نظرا لدوره الحاسم في تحقيق الأمن المائي والغذائي للبلاد واعتباره أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد نجح المغرب بالفعل في بناء نموذج لتدبير المياه خاص بالبلاد ينبني على سياسة قوامها التخطيط على المدى البعيد، كما تم أيضا تسجيل خطوات هامة في المجال التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي وخصوصا مع صدور قانون الماء 36-15، والذي جاء ليدعم التدبير المندمج والتشاركي واللامركزي للموارد المائية لكل حوض مائي.[1]

1. 1.1-القوانين المنظمة للماء في عهد الحماية.

حدد العرف الصلاحيات التي يتمتع بها كل مستفيد من الخيمة بقبائل منطقة تساوت كما يلي:

- ✓ لكل مستفيد الحق في استغلال حصته إلى حين وفاته، بعد ذلك يحظر بيع أو توريث نصيب ذلك الفرد لأنه في اعتبار العرف ملك جماعي يخضع للتقسيم الدوري بين أفراد القبيلة؛
- ✓ إبقاء الماء ملكا جماعيا بهدف المحافظة على تماسك وتلاحم أفراد الجماعة، ذلك أن صيانة الساقية تستدعي بذل مجهود مضاعف من العمل واتباع نظام قوي داخلها.

بقيت أوضاع استغلال الماء على ما هي عليه إلى حين دخول الاستعمار وخلخلة النظم المتعارف عليها، وذلك بإصدار أول ظهير في فاتح يوليوز 1914 الذي ينص على أن الماء ملك عمومي للدولة، لكنه اعترف بحقوق المستفيدين من مياه السواقي والعيون. وقد تلى هذا الظهير ظهير آخر في 27 أبريل 1919 ميز ثلاثة أنواع من الأراضي الجماعية التي ترتبط بها حقوق مائية بمنطقة تساوت، واعتبر الماء المقرون بالأرض ملكا جماعيا يتم تقسيمه دوريا على ذوي الحقوق حتى نهاية القرن 20.

وفي 23 غشت 1938 أصدرت الأشغال العمومية قرارا مؤقتا يقضي بتوزيع مياه وادي تساوت على السواقي، بحيث حدد نصيب كل ساقية بهدف إعطاء الأولوية للعالية وخدمة مصالح الاحتلال الفرنسي. وفي 25 يوليوز 1969 صدر الظهير 1-69-31 ليعلن الأهمية العامة لتحديث منطقة تساوت، وذلك باستهلاك جميع الحقوق المائية من طرف الدولة وإلحاقها بالأملاك العامة.

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب: رافعة أساسية للتنمية المستدامة، إحالة ذاتية رقم 15، 2014، ص 27.

وهكذا توالت الظهائر المنظمة للماء باعتباره ملكا عموميا إلى أن صدر القانون رقم 36-15 المطبق حاليا والذي يعتبر جميع الطبقات المائية السطحية والجوفية ملكا عاما للدولة، مع إقراره بالحقوق المكتسبة بصفة قانونية على الملك العام المائي لأصحابها قبل صدور قانون فاتح يوليوز 1914.

وتنظم استعمال الملك العام المائي قواعد قانونية ذات مصادر مختلفة، غير أن أول نص قانوني يخص الماء في المغرب يعود تاريخه إلى سنة 1914، ويتعلق الأمر بالظهير الشريف الصادر في 7 شعبان 1332(فاتح يوليوز 1914) حول الأملاك العامة والمتمم بظهيرين شريفين صدرا سنة 1919 و1925. ويدمج هذا القانون جميع المياه مهما كان شكلها في الأملاك العامة المائية، ومن ثم لا يمكن للموارد المائية أن تكون موضوع تملك خاص باستثناء المياه التي اكتسبت عليها حقوق مائية. وبعد ذلك صدرت نصوص أخرى لمواجهة الحاجيات الجديدة التي ظهرت.

2.1.1-قانون الماء رقم 10-95.

يعتبر القانون رقم 10-95 حول الماء من أهم المنجزات التي عرفها قطاع الماء خلال العقود الأخيرة، فقد كان الهدف منه إجراء إصلاحات على المستوى المؤسساتي والتنظيمي بغية عصرنة تدبير الموارد المائية، وكذا تمكين السلطات العمومية من الآليات اللازمة لمواجهة التحديات المتعددة المطروحة. فعلى المستوى المؤسساتي وضع هذا القانون أسس التدبير التشاوري والتشاركي واللامركزي للموارد المائية عبر:[1]

– مأسسة المجلس الأعلى للماء والمناخ الذي يختص أساسا بتحديد توجهات السياسة الوطنية للماء؛

– إحداث 9 وكالات للأحواض المائية وإعطاؤها مجموعة من الصلاحيات المهمة في مجال تدبير وحماية موارد المياه؛

– إحداث لجان للماء على صعيد العمالات والأقاليم مهمتها التشجيع على الاقتصاد في الماء والتحسيس بالمحافظة عليه.

أما على المستوى التنظيمي فقد مكن هذا القانون من وضع القواعد المتعلقة بالتخطيط والتدبير المندمج للماء ومحاربة تلوث المياه، كما حدد الشروط العامة لاستعمال الملك العام المائي والميكانيزمات المالية من خلال مبدأ "من يجلب الماء يؤدي ومن يلوثه يؤدي".[2]

3.1.1-قانون الماء رقم 36-15.

رغم المكتسبات والمنجزات العديدة التي مكن القانون رقم 10-95 حول الماء ونصوصه التطبيقية من تحقيقها، فإن التشخيص الذي قامت به الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء استنادا إلى مجموعة من الدراسات الموضوعاتية التي أنجزتها، وإلى التجربة الميدانية لوكالات الأحواض المائية في تطبيق قانون الماء، وكذا نتائج المشاورات مع المتدخلين والمجتمع المدني، قد أفضى إلى أن هذا القانون لم يعد يتماشى مع التحولات. مما جعل الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء تتبنى القانون الجديد 15-36 حول الماء الذي جاء بالعديد من الإضافات الهامة من بينها:[3]

✓ إحداث مجالس استشارية على صعيد الأحواض المائية مكلفة بدراسة وإبداء الرأي حول المخطط التوجيهي للتدبير المندمج لموارد المياه، وكل القضايا المتعلقة بتدبير موارد المياه على صعيد الحوض. وتتكون هذه المجالس من ممثلي الدولة والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها (ثلث المجلس) وممثلي المنتخبين والغرف المهنية والجمعيات العاملة في مجال الماء والمناخ والبيئة (ثلثي المجلس)؛

[1] وزارة التجهيز والماء، المديرية العامة لهندسة المياه.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

- ✓ وضع إطار قانوني لتحلية مياه البحر يتضمن مقتضيات تحدد الأشخاص الذين يمكنهم انجاز مشاريع تحلية مياه البحر ونظام الامتياز الذي تخضع له هذه المشاريع. كما تنص هذه المقتضيات على أن الإدارة تضع هذه العقود التي تحدد على الخصوص خصائص المياه التي تمت تحليتها وكذا شروطها الصحية؛
- ✓ إلزام الملاك والمكلفين بتدبير المنشآت المائية بضمان صبيب أدنى من الماء بسافلة هذه المنشآت لضمان توالد وتنقل الأحياء المائية؛
- ✓ إجبارية توفر التجمعات الحضرية على مخططات مديرية للتطهير السائل تأخذ بعين الاعتبار مياه الأمطار وضرورة استعمال المياه المستعملة، وكذا تجهيزها بشبكات للتطهير السائل ومحطات لمعالجة المياه المستعملة؛
- ✓ إخضاع الصب في هذه الشبكات للترخيص ولأداء إتاوة؛
- ✓ تنظيم مهنة حفر الأثقاب عبر إخضاع مزاولة هذه المهنة لنظام الترخيص. وفي هذا الإطار نص القانون على مجموعة من الشروط المتعلقة بالمؤهلات التقنية والمعدات التي يجب على طالبي الترخيص الاستجابة لها، وعلى ضرورة أن تقوم الإدارة بمسك سجل للأشخاص المرخص لهم ووضعه رهن إشارة العموم؛
- ✓ وضع إطار للتدبير التشاركي لموارد المياه الجوفية من خلال سن قواعد تحدد مسطرة إعداد هذه العقود وحقوق والتزامات الإدارة والمؤسسات العمومية ومستعملي الماء المنخرطين في هذه العقود،

بالإضافة إلى مهام تتبع ومراقبة استعمال مياه الفرشة المائية موضوع العقد التي يمكن للوكالة أن تكلف

بها مستعملي هذه المياه؛

- ✓ وضع أنظمة معلوماتية تتعلق بالماء على صعيد الحوض المائي وعلى الصعيد الوطني تمكن من التتبع المنتظم للماء وللأوساط المائية والنظم البيئية وعملها، وكذا المخاطر المرتبطة بالماء وتطورها. كما يتعين على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المتدخلين على طول الدورة المائية، وكذا الأشخاص الحاصلين على ترخيصات أو امتيازات باستعمال الملك العام المائي أن يقوموا بالإدلاء لدى الإدارة ووكالات الأحواض المائية بالمعطيات والمعلومات التي بحوزتهم.[1]

2.1-الإطار المؤسساتي.

أولت الدولة على المستوى المركزي اهتماما خاصا لمقاربة مسألة الماء في مختلف أبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وللبحث في سبل التكيف من أجل مواجهة هذه الظاهرة والتوصل إلى حلول مستدامة وواقعية. ويتعلق الأمر في نهاية المطاف بحلول التكيف مع التحديات التي سيواجهها المغرب في مجال الأمن المائي والغذائي والصحي والبيئي، ولهذا الغرض أسس مجموعة من الفاعلين المؤسساتيين.

1.2.1-وزارة التجهيز والماء-قطاع الماء-

يناط بوزارة التجهيز والماء مهام مراقبة السياسة المائية والسدود حسب المرسوم رقم 2.19.1094 الصادر في 2 رجب 1441 الموافق ل 26 فبراير 2020. وتشتغل الوزارة في مجال الماء عبر "المديرية العامة للمياه" التي تضم مجموعة من الإدارات المتخصصة: مديرية الأرصاد الجوية، مديرية البحث والتخطيط المائي ومديرية التجهيزات المائية.

2.2.1-وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

[1] القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، الجريدة الرسمية رقم 6494 بتاريخ 25 أغسطس 2016، ص 6305.

نظرا للارتباط القائم بين القطاع الفلاحي وقضايا الماء والتطهير السائل، أنشأت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات مجموعة من المديريات الإقليمية المكلفة بالفلاحة تابعة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، والتي تسهر على صياغة البرامج الهيدروليكية الصغرى والمتوسطة وكذا إحداث التجهيزات الخاصة بالتجمعات المحلية (الماء الصالح للشرب والتطهير السائل بالنسبة للمراكز القروية).[1]

وتتدخل وزارة الفلاحة من خلال استعمال الموارد المائية في المجال الفلاحي، حيث تعمل على وضع استراتيجية لاقتصاد الماء وتثمينه في الفلاحة السقوية والرفع من المدخول الفلاحي، إذ تعتمد على تطوير خدمات السقي وتقوية وملاءمة نظام التمويل والتشجيع لاقتصاد الماء وتطوير جميع أوجه دعم القطاع الفلاحي من تنظيم وشراكة وعقد الزراعة، إضافة إلى تقريب سياسة الإرشاد في مجال تصور أنظمة السقي المقتصدة للماء ودعم وتطوير الإنتاجية.

3.2.1-المجلس الأعلى للماء والمناخ.

تعود نشأة المجلس الأعلى للماء والمناخ إلى سنة 1981 من خلال البت في مجموعة من المواضيع ذات الصلة بقطاع الماء. وهو هيئة استشارية تتكلف بوضع التوجهات العامة للسياسة الوطنية في مجال الماء، وإبداء الرأي حول الاستراتيجية الوطنية لتحسين المعرفة بالمناخ والمخطط الوطني للماء والمخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية. وقد أعطى المشرع لهذه الهيئة إمكانية إبداء رأيها في مواضيع أخرى لها صلة بالسياسة المائية بالمغرب.

ويتوفر المجلس الأعلى للماء والمناخ على لجنة دائمة تترأسها الوزارة المكلفة بالماء، وتقوم هذه اللجنة بإعداد اجتماعات المجلس ورصد تنفيذ توصياته وكذا النظر في أي مسألة تتعلق بسياسة الماء والمناخ، علاوة على ذلك تقوم هذه اللجنة بإعداد المخطط الوطني للماء وتنظيم اجتماعات التشاور والتنسيق اللازمة لإعداده.[2]

4.2.1-وكالة الحوض المائي أم الربيع.

تعمل الوكالة على تدبير الموارد المائية مراعية في ذلك العلاقة بين الحاجيات والموارد المائية، بعد إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للموارد المائية التابعة لنفوذها.

كما تسهر الوكالة على تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للموارد المائية وتطبيقه على أرض الواقع، وبناء على ذلك يتم تزويد المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز بالكميات المائية المبرمجة له والموجهة أساسا للسقي، ليكون هو الآخر مسؤولا عن تدبير وتوزيع هذه الكميات المائية في الدائرة السقوية الخاضعة لنفوذه.

5.2.1-المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز.

تأسس المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز بمقتضى المرسوم الملكي رقم 831-66 بتاريخ 22 أكتوبر 1966 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري ومكلفة بتطوير وتجهيز الأراضي الفلاحية في الدائرة المسقية لسهل الحوز. كما يساهم في تأطير الفلاحين وإرشادهم والعمل على تسيير وصيانة شبكة الري في دائرة نفوذه، وفي تشجيع تكوين جمعيات السقي.[3]

ومن أبرز ما تكلف به المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز، استنادا على المرجعية القانونية التي منحها له مرسوم 1966 المهام التالية:

---

[1] بن دحو عمر، التدبير التعاقدي لقضايا الماء الصالح للشرب بالساحل التطواني أو بداية البحث عن تنفيذ أدوات الحكامة الترابية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر، أكادير، 2016، ص 303.

[2] نفس المرجع، ص 142.

[3] المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز، ملحقة قلعة السراغنة، 2025.

- تدبير وتوزيع ماء السقي في المدار السقوي الخاضع لنفوذه؛

- إعداد برنامج استغلال مياه السقي الذي يقتضي تقنين الدورات المائية والتدبير الصارم لمختلف التجهيزات والمنشآت الهيدروفلاحية؛

- تقديم الدعم اللازم للفلاحين على مستوى التأطير وتشجيعهم على تعميم التقنيات الفلاحية العصرية؛

6.2.1-لجان العمالات والأقاليم.

عمل المشرع المغربي على إحداث لجان يقظة على مستوى كل إقليم أو عمالة، هذه اللجان تساهم في وضع المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للأحواض المائية، وتشجيع عمل الجماعات في مجال الاقتصاد في الماء وحمايته من كل أشكال التلوث، واتخاذ كل إجراء من شأنه أن يساعد على توعية الجمهور بحماية موارد المياه والمحافظة عليها.[1]

يتجلى دور لجان العمالات والأقاليم في تتبع وتنسيق تنفيذ الأعمال والإجراءات المتخذة من طرف المصالح الإدارية والجماعية، وذلك بهدف تدبير الماء في حالة الخصاص وضمان التزود به والتوعية بحماية الموارد المائية، والمحافظة على الملك العام المائي وحسن استعماله والوقاية من أخطار الفيضانات.

2-عرفت منطقة السراغنة مجموعة من البرامج في إطار الحكامة المائية.

إن تدبير الموارد المائية وترشيد استعمالها مسألة حاسمة في المجالات الريفية خاصة في المناطق شبه الجافة التي تعرف عدم انتظام الأمطار، وبالتالي تعرف قلة في موارد المياه كما هو حال منطقة دراستنا.

في إطار تجهيز المناطق السقوية بالمغرب، كان نصيب إقليم قلعة السراغنة برنامجين للتجهيز الهيدروفلاحي: تساوت العليا الذي انطلق منذ السبعينيات وتساوت السفلى منذ أواسط التسعينيات.

1.2-عرفت تساوت العليا إعدادا هيدروفلاحيا منذ السبعينيات.

بالإضافة إلى تجاوز سلبيات الظروف المناخية والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية وكذا الرغبة في الحد من الهجرة، هدف هذا المشروع إلى ترشيد استعمال الموارد المائية. فالمنطقة تتميز بضعف نظام الجريان المائي بسبب المناخ وطبيعة التكوينات الجيولوجية التي تشكل حوض تساوت، والتي لا تسمح بنفاذية مهمة للمياه بهذا الحوض. كل هذه العوامل تجعل من وادي تساوت ذو جريان غير منتظم، حيث يعرف صبيبه تذبذبا يرتبط بالفترات الجافة والمطيرة.

ومن أجل الاستغلال الأمثل لمياه وادي تساوت والاستفادة من مياهه طيلة السنة، تم إنجاز مشروع سد "مولاي يوسف" الذي مكن من تعبئة 200 مليون متر مكعب من المياه. كما تم تشييد سد تحويلي في السافلة لرفع مياه الوادي المعمقة في مروحة الانصباب وتوزيعها بمنطقة "أكادير بوعشيبة" على قناتين رئيسيتين لسقي حوالي 52000 هكتار، منها 30000 هكتار تنتمي للتجهيز العصري و22000 هكتار تروى بطرق تقليدية من مياه السد.

2.2-اقتصر تجهيز تساوت السفلى على تعويض السواقي الترابية بالسواقي الإسمنتية.

يمكن إجمال أهداف التجهيز الهيدروفلاحي لتساوت السفلى فيما يلي:

– تزويد ذوي الحقوق المائية من سد بين الويدان عبر القناة T2؛

–تكييف الشبكة المائية التقليدية مع المشروع لتسهيل توصل الفلاحين بمياه السقي؛

–تحسين كفاءة السقي عبر نقل المياه بشكل منظم وبالتالي التدبير الأمثل للموارد المائية؛

[1] الجريدة الرسمية، عدد 4325، 20 شتنبر 1955، ص 2555.

– منح توزيع متكافئ للمياه في كل القطاعات؛

–سقي أزيد من 44000 هكتار بصفة دائمة ومستمرة مما سيؤدي إلى مضاعفة إنتاج الزيتون وتطوير إنتاج الخضروات والأعلاف خاصة الفصة، كما سيمكن من مضاعفة إنتاج الحليب أكثر من 10 مرات لتزويد مدن قلعة السراغنة ومراكش والدار البيضاء بهذه المادة، بالإضافة إلى الرفع من مردودية الحبوب بحوالي 4 مرات؛

3.2-المخطط الإقليمي للاقتصاد في الماء الفلاحي.

لمواجهة متطلبات التنمية ولفلاحة أكثر إنتاجية وأكثر تنافسية واستدامة كما ينص على ذلك مخطط المغرب الأخضر، يعتبر البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي أحد التدابير الأفقية التي ترمي إلى الحد من آثار شح الموارد المائية والزيادة من فعالية استعمال مياه السقي. فالهدف من هذا البرنامج الممتد بين سنتي 2008 و2020 (كلفة إجمالية تقارب 37 مليار درهم) هو إعادة تأهيل تقنيات الري الحالية محدودة الفعالية، للانتقال إلى السقي الموضعي على مساحة إجمالية في حدود550.000 هكتار.

على مستوى إقليم قلعة السراغنة، فمن بين الأهداف التي جاء بها مخطط المغرب الأخضر نجد كيفية استغلال المياه بطرق مقننة، لاسيما إذا علمنا أن جل الطرق المستعملة في السقي حاليا إلى جانب أنها طرق تقليدية فهي تقنيات تعمل على تضييع المياه بشكل مفرط.

ومن بين البرامج التي تم وضعها في إطار مشاريع المخطط الإقليمي للاقتصاد في الماء الفلاحي، هناك برنامج تحويل السقي الخاص بإقليم قلعة السراغنة الذي يهم أساسا كل من: بني عامر، أولاد يعقوب، تابوعسيت، الحقية وتاوزينت بتساوت السفلى، وأولاد كايد بتساوت العليا ومناطق غدات، ويشمل البرنامج 46 ألف هكتار أي ما يعادل 57% من البرنامج الجهوي.[1]

الشكل رقم 1: مشاريع البرنامج الإقليمي للاقتصاد في الماء الفلاحي.

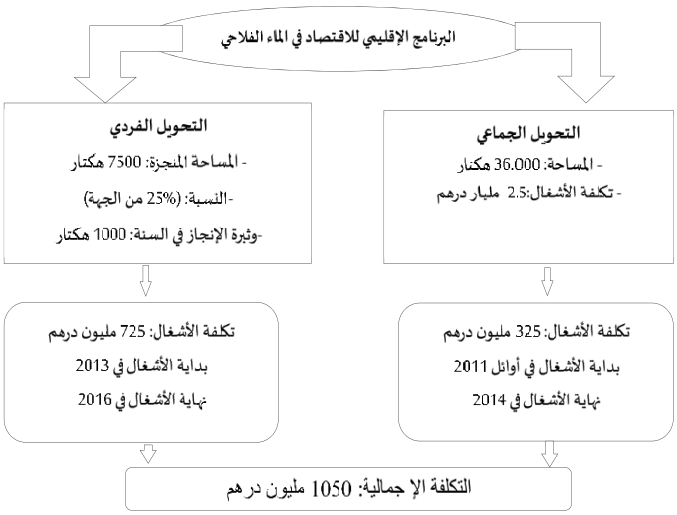

المصدر: المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي، ملحقة قلعة السراغنة، 2025.

3.التدبير المندمج التشاركي للموارد المائية ر افعة أساسية للتنمية المستدامة.

[1] المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، ملحقة قلعة السراغنة، 2025.

منذ استقلال البلاد في سنة 1956 ومن أجل مواجهة تساقطات مطرية غير كافية بوجه العموم ومتسمة بعدم الانتظام الجغرافي، انتهج المغرب سياسة لتدبير الموارد المائية أتاحت تعبئة ناجعة نسبيا للمصادر المائية التقليدية السطحية منها والجوفية التي يتوفر عليها المغرب. وقد تبنى هذا الأخير سياسة بناء السدود التي صارت منذ ذلك الحين توجها رئيسيا للبلاد، والتي شكلت عنصرا مهيكلا في تدبير الموارد المالية الوطنية من خلال تخزين المياه المتساقطة والسطحية، وهو ما أتاح توسيع مساحة الأراضي المسقية إلى مليون ونصف مليون هكتار والحد بقدر ملموس من مخاطر الفيضانات.

ومن جانب آخر وفي مجال تدبير الموارد المائية، شكل نظام الحكامة المعتمد على وحدة الحوض المائي دعامة أساسية في وضع مقاربة محلية لتدبير المورد المائي، مع تبني مبادئ التضامن بين الجهات والمساعدة عن طريق الدعم من قبل الدولة من أجل تدارك تأثير الفوارق المجالية الكبيرة. وقد كان القصد من استراتيجية إحداث تسع وكالات لأحواض الماء أن تكون حاملة لتدبير مندمج لامركزي تشاركي وتشاوري للموارد المالية، مما مكن من تعميم الولوج إلى الماء الصالح للشرب بما يقارب 94% من الساكنة القروية مع تعميم كامل على الساكنة الحضرية.[1]

لكن وفي غياب إطار مهيكل لم يجد التشاور الظروف الملائمة للتطبيق، فرغم وجود الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء ووجود المجلس الأعلى للماء والمناخ، إلا أن نطاق صلاحيات كل واحد من الفاعلين المؤسساتيين لم يبلغ بعد مرحلة النضج والنجاعة الضروريين لجعلها واضحة. أضف إلى ذلك أن الجهاز الوحيد المكلف بتحقيق الانسجام والالتقائية والتنظيم الميداني المتمثل في اللجنة الوزارية المشتركة للماء قد توقف عن العمل منذ سنوات، مما يحد إلى درجة كبيرة من فعالية عمل الفاعلين، ومن جانب آخر فإن تعدد الفاعلين ووضعية عملهم التي تتراوح بين التغطية المتعددة وغياب التغطية، يجعل من المشهد العام للعمل المشترك شديد التعقيد ومسببل لاختلالات كبيرة وبالتالي غير ناجع.

وإذا كانت أوجه النقص التنظيمي هذه لم تفض إلى أثر سلبي فيما قبل، فإن الوضعية الحالية تندرج في سياق أكثر إكراها بكثير خصوصا مع طلب لا يفتأ يتزايد وعرض تهدده عوامل منها التغيرات المناخية ونفاد أو تردي جودة الموارد التقليدية، وذلك بسبب الأعمال البشرية المضرة التي تفاقم من أثرها حكامة غير ناجعة. وفي هذا الصدد، ينبغي العمل على دراسة بدائل أخرى في إطار الاستراتيجية الوطنية للماء إذ لم يعد يجدي الاكتفاء بما يمكن لنا تعبئته تقليديا من الطبيعة، بل يتعين الدفع بتعبئة الموارد غير التقليدية إلى الحد الأقصى الممكن: الاهتمام بإمكانات تحلية مياه البحر، إعادة استعمال المياه العادمة المصفاة، تخفيف تركيز المياه الأجاج من الاملاح المعدنية، العمل في الآن نفسه على عقلنة الطلب.[2]

1.3.إكراهات الحكامة المائية بمنطقة السراغنة.

عموما فمجال تدبير الثروة المائية تعترضه العديد من الصعوبات الهيكلية والقطاعية، حيث يلاحظ أن جل القطاعات الوزارية والمؤسسات والوكالات العمومية تواجه صعوبات تمنعها من تأدية اختصاصاتها والقيام بمهامها على أكمل وجه. ويمكن إجمال أهم الاختلالات الهيكلية والمؤسساتية والقانونية فيما يلي:

✓ تعدد المتدخلين والتداخل في الاختصاص، إذ يعتبر الماء نقطة التقاء مجموعة من السياسات العمومية المعتمدة من قبل العديد من المؤسسات والمرافق العمومية والقطاعات الإنتاجية والمقاولات ذات النفع العام أو الخاص. فقد كان الماء عرضة للعديد من التدخلات نظرا لكون مجال الماء يخضع في تدبيره وتسييره للعديد من الأجهزة الإدارية سواء على مستوى التوزيع الترابي والجغرافي أو على مستوى الاختصاصات وتوزيع الأدوار.

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص 11.

[2] نفس المرجع، ص 12.

ومنذ فترة الحماية وإلى غاية اليوم، ظلت الاختصاصات المائية موزعة على بنيات وهياكل عديدة وعلى مستويات مختلفة كل حسب اختصاصاته والأدوار المنوطة به في هذا المجال الحيوي، فليس هناك جهاز إداري وحيد مكلف بصفة مطلقة وحصرية بالاختصاصات السياسية والتنظيمية والإدارية التي تمس مجال الماء.[1]

- ✓ مركزية السلطات والاختصاصات، حيث ظل قطاع الماء يهتم به عدة فاعلين في إطار علاقات متشابكة وغير متسقة، كما لازال هذا القطاع يخضع لهيمنة القطاعات الحكومية الرئيسية مما يعكس وجها من الصراع القائم بين القطاعات الإنتاجية وأصحاب النفوذ والقرار الاقتصادي والاجتماعي حول الماء.
- ✓ غياب مشاركة جمعيات المجتمع المدني ومستعملي الماء في إعداد وتقييم الاستراتيجيات والمخططات الوطنية للماء وتهيئة الأحواض المائية وغير ذلك؛
- ✓ التأخر في نشر أو حتى غياب بعض النصوص التطبيقية مثل: الملوث المؤدي، الحدود العليا لكميات النفايات الصناعية المسموح بها وتدبير الماء في فترات الجفاف، الإعلان عن حالة النقص في الماء، أنماط تقديم المساعدات المالية من أجل إعادة استعمال المياه العادمة المصفاة ...
- ✓ عدم تطبيق بعض فصول قانون الماء مثل إحداث واحترام مناطق المنع وإقامة مناطق حماية وتجميع الماء الصالح للشرب (مثل المنابع والآبار وعمليات الحفر والمطافي وغيرها).

لقد حققت السياسة المائية الوطنية المتبعة دون شك عدة مكتسبات للوطن في إطار تحقيق أمنه المائي، غير أنه أصبح اليوم من اللازم تعزيز المكتسبات وتأهيل نظام التدبير المائي وجعله أكثر ملاءمة مع التحولات التي يعرفها المجتمع والمجال المغربيين، وكذلك لمواكبة المستجدات التي يعرفها المحيط الدولي والتحولات المناخية.

إن الخطوات اللازمة لرفع التحديات المائية متعددة ومعروفة داخل المحافل المتخصصة والدوائر المعنية، وهي خطوات وإجراءات تجمع بين صيانة وحماية ما هو قائم وبين البحث عن موارد وطرق استغلال وتدبير جديدة وبين النظم والصيغ القانونية والمؤسساتية والمالية والأنماط التدبيرية المناسبة. لكن أي خطوة كيفما كان حجمها ومداها سوف تبقى غير ذات جدوى، إذا لم يتم مراجعة طرق التعامل مع الماء وغيره من الموارد الطبيعية والاقتناع الراسخ بأنه إرث وثروة وطنية للجميع الحق في الاستفادة منها، وذلك وفق سياسة واضحة في ميدان إعداد التراب الوطني، وفي إطار سياسة ترابية مبنية على صيانة واستدامة الموارد في الطبيعية وعلى مبادئ الفعالية والجدوى الاقتصادية وعلى الإنصاف والعدالة الاجتماعية.[2]

2.3.التدبير المندمج التشاركي للموارد المائية ورهان التنمية المستدامة بمنطقة السراغنة.

إن تدارك الدولة لحقيقة الوضع المائي والبحث عن الطرق الممكنة للخروج من دائرة الأزمة المائية القائمة والقادمة، تجعل من التدبير العقلاني للموارد المائية السبيل الوحيد لضمان التوازنات البيئية والمحافظة على فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وهو الأمر الذي يحتم ما يلي:

- ✓ تغيير مقاربة الدولة ونظرة الفرد إزاء الموارد المائية، حيث يتعين على الدولة تجاوز النظرة الضيقة القطاعية التي ظلت تعالج في إطارها المسألة المائية وتبني مقاربة شمولية تعالج هذه المسألة في إطارها الشمولي، باعتبارها منظومة قائمة الذات وذات تفاعلات جدلية مع العديد من المنظومات ذات الارتباط الوثيق بها، كالمنظومة العقارية والحضرية والصحية والبيئية ومنظومة الإنتاج والاستهلاك؛

[1] الكيحل محمد، نحو مقاربات بديلة في مجال تدبير الماء، المرصد المغربي للإدارة العمومية، رقم 24، ماي 2022، ص 8.

[2] نفس المرجع، ص 10.

✓ وضع استراتيجية وطنية يكون من ضمن أهدافها مراجعة العلاقة القائمة بين الدولة والجماعات الترابية ووكالات الأحواض المائية وبصفة عامة بين المركز والأطراف، عبر التنسيق الفعال بين كافة الوحدات الإدارية المكلفة بتدبير الموارد المائية سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي، مع توظيف أساليب تدبير جديدة قائمة على مبادئ الحكامة الجيدة؛[1]

✓ إعادة النظر في الاستراتيجية الخاصة باقتصاد وتثمين الماء على مستوى مخطط المغرب الأخضر، فهذه الاستراتيجية تعتمد أساسا على عصرنة الفلاحة السقوية عبر تنمية السقي الموضعي على نطاق واسع، وتقوية شبكات الري وصيانتها من خلال دعم الفلاح المغربي بمساعدات تقنية.وفي هذا الإطار قامت الدولة بمجهودات لتشجيع السقي الموضعي وسطرت هدف ري 550 ألف هكتار بالري الموضعي، لكن هذه المجهودات لن تنعكس بشكل إيجابي على اقتصاد البلد ما لم تصاحبها تغييرات على مستوى نوعية المنتوجات والزراعات، وبالتالي فاستمرار الاعتماد على الزراعات المستنزفة للمياه يهدد استدامة الموارد المائية.[2]

✓ أمام الضرورة الملحة لتنمية العرض المائي، يشكل اللجوء المتزايد إلى استغلال مصادر المياه غير التقليدية كمياه البحر والمياه العادمة بعد إخضاعها للتصفية والمعالجة السبيل الأمثل لرفع هذا التحدي. فقد حدد البرنامج الوطني للماء كهدف في أفق 2050 تثمين إمكانيات تصل إلى 1.1 مليار متر مكعب من المياه المستعملة، مستهدفا بذلك إعادة استعمال 30% من المياه المستعملة مقابل 10%حاليا. وإلى حدود اليوم تم إطلاق أو إنجاز 31 مشروعا لإعادة استعمال المياه المستعملة على الصعيد الوطني، حيث بلغ حجم المياه المعبأة في هذا الإطار نهاية 2020 حوالي 60 مليون متر مكعب.[3]

✓ تنويع الاقتصاد وتثمين المنتوجات المحلية، إذ يزخر تراب منطقة تساوت بالعديد من المنتوجات المحلية كالتين والزيتون والرمان والنباتات العطرية والمواشي والعسل، وتحويل هذه المنتوجات إلى مواد قابلة للتسويق العصري من شأنه أن يساهم في خلق العديد من الأنشطة غير الفلاحية. كما يجب تثمين مؤهلات السياحة القروية، إذ تتوفر المنطقة على العديد من المشاهد والثروات السياحية الطبيعة التي يمكن أن تشكل أرضية خصبة لتطوير العديد من الأنشطة السياحية الواعدة بالمجال، والتي يمكن أن تساهم في تحريك دورة الاقتصاد المحلي وفي خلق فرص جديدة للشغل بالجماعات الريفية. لذا يجب على الفاعلين المعنيين بتدبير القطاع أن يعملوا من أجل بلورة مشاريع سياحية تتوافق مع خصوصيات المجال وتثمين مؤهلاته السياحية.[4]

✓ الإعلام والتحسيس ودور المجتمع المدني، فالملاحظ بين مستعملي المياه هو عدم إحساسهم بالثروة التي يتصرفون فيها، ويتجلى ذلك في الضياع الذي تعرفه هذه الأخيرة من طرفهم، لهذا أصبح من الضروري على الجهات المسؤولة القيام بمبادرات تحسيسية تنبني على التدبير المستدام لهذه الموارد. ويتعين على سياسات التنمية أن تدمج مبدأ الاستدامة في كل اختياراتها، كما يجب وضع تصور لها بشكل يمكن مستعملي المياه من أن يصبحوا شركاء مسؤولين ومتعاونين في الجهود الجماعية التي يتوقف عليها حسن تدبير الموارد المتناقصة والمهددة بالاستنزاف.

خاتمة

يمكن القول إنه رغم الإكراهات والمعيقات التي تقف أمام تدبير جيد للموارد المائية، فإن هذه الأخيرة قد لعبت دورا مهما في تنمية أرياف قلعة السراغنة، وخصوصا على مستوى القطاع الفلاحي وذلك بعد التجهيز الهيدروفلاحي الذي عرفته المنطقة، إذ كان من أهم انعكاساته الاهتمام بغرس شجر الزيتون واتساع مساحته، وتحسن ملحوظ لزراعة القمح الطري على حساب القمح الصلب والشعير، وارتفاع في تربية الماشية، خصوصا قطيع الأغنام والأبقار.

---

[1] الكيحل محمد، مرجع سابق، ص 10.

[2] بوحامد أحمد، إشكالية تدبير المياه واستعمالها بالمناطق الجافة: إقليم شيشاوة نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني، المحمدية، 2018، ص 332.

[3] الزروالي توفيق مرزوقي ورجاء القصابي، تعبئة المياه غير التقليدية في قلب الآلية الوطنية للأمن المائي،معهد صندوق الإيداع والتدبير، 2022،ص 2.

[4] بنونة عبد الحق وهاني بوشتى، التحولات الترابية في المجال الريفي والتنمية المحلية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، ضمن مؤلف الديناميات الترابية والتحولات السوسيو اقتصادية بالمغرب: دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والخرائطية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2015، ص 136.

وتبقى سياسات المتدخلين في تدبير الموارد المائية أشد ما تأثر به العنصر البشري بهذا المجال، إذ لم يتم تعويض حقوق مياه السواقي التقليدية التي ظل يعتمدها السكان لمدة طويلة بالشكل المطلوب، وبالتالي لم تستطع هذه السياسات إحياء التراب المحلي لمجال البحث. كما ينبغي لأجل تحقيق التنمية المنشودة، ذلك أن الموارد المائية شديدة التأثر بطرق استغلالها وتدبيرها. فلأجل استغلال أفضل وفي إطار إعداد المجلات وتهيئتها بصفة عامة، وجب إعداد العنصر البشري بكل مستوياته كأهم أرضية يبنى عليها صرح التنمية قبل الحديث عن إعداد المجال.

ولمواجهة ندرة الموارد المائية التي تعرفها أرياف قلعة السراغنة، يجب اتخاذ مجموعة من التدابير الاستعجالية والتي من شأنها أن تخرج المنطقة من دائرة الأزمة التي باتت تهددها.

لائحة المصادر والمراجع:

- بن دحو عمر، التدبير التعاقدي لقضايا الماء الصالح للشرب بالساحل التطواني أو بداية البحث عن تنفيذ أدوات الحكامة الترابية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر، أكادير، 2016.

- بنونة عبد الحق وهاني بوشتى، التحولات الترابية في المجال الريفي والتنمية المحلية بجماعتي مولاي يعقوب وسبع رواضي، ضمن مؤلف الديناميات الترابية والتحولات السوسيو اقتصادية بالمغرب: دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والخرائطية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2015.

- بوحامد أحمد، إشكالية تدبير المياه واستعمالها بالمناطق الجافة: إقليم شيشاوة نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني، المحمدية، 2018.

- الجريدة الرسمية، عدد 4325، 20 شتنبر 1955، ص 2555.

- حساني بشرى، تقنيات تدبير الموارد المائية بواحات تافيلالت بين التقليد والتجديد ضمن مؤلف الأنظمة الواحية: مظاهر التجديد وآفاق التنمية المستدامة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس، الرباط، 2020.

- الزروالي توفيق مرزوقي ورجاء القصابي، تعبئة المياه غير التقليدية في قلب الآلية الوطنية للأمن المائي، معهد صندوق الإيداع والتدبير، 2022.

- سردة عبد الكريم، ملاحظات حول أهمية التعمير بسهل تساوت السفلى، ورد في كتاب إقليم قلعة السراغنة: الإنسان-المجال-التنمية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 2، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة القاضي عياض، مراكش، 2004.

- القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، الجريدة الرسمية رقم 6494 بتاريخ 25 أغسطس 2016، ص 6305.

- الكيحل محمد، نحو مقاربات بديلة في مجال تدبير الماء، المرصد المغربي للإدارة العمومية، رقم 24، ماي 2022.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب: رافعة أساسية للتنمية المستدامة، إحالة ذاتية رقم 15، 2014.

- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز، ملحقة قلعة السراغنة.

- وزارة التجهيز والماء، المديرية العامة لهندسة المياه.